ومتباينة، تجاوزت حجم الاعتراف الدولي باسرائيل[٤].

ثالثاً: بات واضحاً للمؤتمرين ان أبرز الحيثيات السياسية التي أدّت الى تبنّي الاغلبية لاعلان وثيقة الاستقلال، وقيام الدولة، وتشكيل حكومتها، واعلان البيان السياسي، على النحو الذي جاء عليه، هي: ١ ـ قطع الطريق على المساعي الاسرائيلية المدعومة، كلياً، من قبل الولايات المتحدة الاميركية، بهدف منع قيام الدولة الفلسطينية، كي يبقى الحل المطروح للصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ـ العربي يراوح بين خياري الحكم الذاتي والحل الاقليمي المستند الى ما سمّي، على نحو مشوّه، باسم «الخيار الاردني». ٢ ـ بلورة هدف سياسي فلسطيني واضح، ممّا يساعد مسيرة الثورة الفلسطينية بشكل عام، وانتفاضة الضفة والقطاع بشكل خاص. ٣ ـ شحن أبناء الشعب الفلسطيني عموماً، وأبناء الضفة والقطاع والمخيّمات خصوصاً، بطاقات معنوية جديدة تمدّهم بدفق جديد من الحماس والتفاؤل على درب النضال. ٤ ـ الاقتراب من موقف الشرعية العربية وموقف الشرعية الدولية والتوقّف عن مناطحتها، اضافة الى التوقف عن السباحة عكس تيار «العجز العربي» و«الوفاق الدولي»، لكن دون الرضوخ لهما، وذلك من خلال طرح «الخيار الفلسطيني» المراعي لحقائق الوضع العربي، والدولي، واختلال موازين القوى في المنطقة. ٥ ـ وضع العالم، ومن ضمنه المجتمع السياسي الاسرائيلي، تجاه مسؤولياته، بعيداً من مختلف محاولات التملّص والمراوغة ازاء موضوع السلام العادل والدائم. ٦ ـ مدّ المسيرة النضالية الفلسطينية، وفي المقدم منها الانتفاضة، بطاقات سياسية ـ اعلامية جديدة[٥].

رابعاً: لا بدّ من التنويه بأن هذه الدورة، على عكس جميع الدورات السابقة، شهدت نقطة ساخنة رئيسة وحيدة. وفي حين نجحت الاجتماعات المتصلة، المكثّفة، الطويلة، التي عقدتها القيادات الفلسطينية على امتداد الاسابيع السابقة للدورة، في تجاوز جميع التباينات وارساء اتفاق على مختلف القضايا، فانها أحالت الى دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة تلك النقطة الاختلافية الاساسية اليتيمة للبتّ بها. وبيت القصيد في النقطة المشار اليها هو تباين وجهات النظر حول ما اذا كان من الضروري، ومن الجائز، الاشارة، بشكل محدّد، الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد تبلور هذا التباين في معسكرين: تقود الأول «فتح»، وتقود الثاني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي ختام المداولات والمناقشات الساخنة، الدافئة، الباردة، انعقد لواء الفوز للفريق الأول، على أساس الاقتراع العلني، حيث صوّت ٢٥٣ عضواً مع ذكر قراري مجلس الامن، وعارض ٤٦ عضواً ذلك التوجّه، وامتنع عشرة أعضاء عن التأييد، او المعارضة.

خامساً: تقتضي أمانة، ودقّة، الموقف توضيح أمر هام جداً التبس، وقد يلتبس، على كثيرين؛ ذلك ان المؤيدين لابقاء الفقرة المتضمّنة قراري مجلس الامن لم يقولوا «نعم» واضحة قاطعة لذينك القرارين؛ ذلك ان تأييدهم انصبّ على الموافقة على ذكر القرارين بالتحديد، لكن مع، وضمن، سياق احترازي واضح لا لبس ولا غموض فيه. ويكفي للتدليل على هذه الحقيقة ان نورد نص قرار المجلس كما ورد حرفياً. ففي معرض التطرّق الى موقف منظمة التحرير الفلسطينية من المؤتمر الدولي، شدّد البيان السياسي على «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، وباعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها